منظمة
العمل
الدولية

التقرير السنوي ٢٠١٣

الفريق الفني للعمل اللائق لدول شمال أفريقيا
ومكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة

حقوق النشر محفوظة لمنظمة العمل الدولية، ٢٠١٤

الطبعة الأولى باللغة الإنجليزية ٢٠١٤

تتمتع منشورات منظمة العمل الدولية بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها دون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالنسخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، في منظمة العمل الدولية في جنيف على العنوان التالي:
ILO Publications (Rights and Permissions), International Labour Office, CH- 1211 Geneva 22, Switzerland
والمكتب يرحب دائما بهذه الطلبات.

يجوز للمكتبات والمؤسسات وغيرها من الجهات المستخدمة المسجلة لدى منظمات حقوق الاستنساخ أن تستنسخ هذه الوثيقة وفقاً للتراخيص الممنوحة لها لهذا الغرض. زوروا موقع www.ifrro.org للاطلاع على أسماء منظمات حقوق الاستنساخ في بلدكم.

التقرير السنوي ٢٠١٣

ISBN: ٩٧٨-٩٢-٢-٦٢٨٦٢٤-٥ (طباعة)
ISBN: ٩٧٨-٩٢-٢-٦٢٨٦٢٥-٢ (web pdf)

الطبعة الإنجليزية: ILO Cairo 2013 Annual Report

(print) 978-92-2-128624-0
(web pdf) 978-92-2-128625-7

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

مسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعاً هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب منظمة العمل الدولية على الآراء الواردة فيها.

الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

يمكن الحصول على منشورات منظمة العمل الدولية ومنتجاتها عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية للمنظمة الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من: ILO Publications, International Labour Office, CH-1211 Geneva 22, Switzerland.

ويمكن الحصول مجانا على بيان مصور أو قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه، أو بالبريد الالكتروني:
pubvente@ilo.org

زوروا موقعنا: www.ilo.org/cairo; www.ilo.org/publns

طبع في (جمهورية مصر العربية).

مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة: التقرير السنوي ٢٠١٣

الفريق الفني للعمل اللائق لدول شمال أفريقيا
والمكتب القطري لمصر، وإريتريا، والسودان وجنوب السودان

جدول المحتويات

تمهيد ٧

قائمة المختصرات ٨

من نحن ١٢

الموارد والمخرجات ١٤

النتائج الرئيسية لعام ٢٠١٣ ١٦

إطلالة عامة شاملة ١٦

العمل الميداني المباشر والتوضيحي ١٦

تعزيز القدرات ١٦

تطوير السياسات والإصلاح ٢٠

حقوق العمال، والحوار، والحوكمة ٢٢

الوظائف، والمهارات، والحماية الاجتماعية ٢٦

حافظة المشروعات ٣٠

منظمة
العمل
الدولية

تمهيد

يعتبر العمل اللائق وتحقيق العدالة الاجتماعية هدفان مركزيان ضمن الأهداف التي نادت بها ثورات الربيع العربي التي شهدتها منطقة شمال أفريقيا.. وجميعنا يتذكر صرخات الجماهير المصرية والتونسية عندما هتفت "عيش، حرية، كرامة إنسانية، عدالة اجتماعية".

وما من شك أن السنوات التي سبقت هذه الثورات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية قد شهدت اختلالات عميقة في سوق العمل تراكمت على نحو أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة خاصة في أوساط الشباب، وتدهور في نوعية الوظائف، وضعف احترام المبادئ والحقوق الأساسية في مجال العمل، علاوة على غياب الحريات النقابية والمفاوضات الجماعية، وعدم اعتراف الأنظمة بأهمية المشاركة والحوار الاجتماعي.

ففي مصر ودول المغرب العربي نجد أن معدلات البطالة في أوساط الخريجين من الشباب هي من أعلى المعدلات في العالم؛ وذلك في ذات الوقت التي تمثل معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث من أدنى المعدلات. إضافة إلى ما سبق فإن معظم الشباب الذين حصلوا على فرص عمل يتقاضون أجورا غير عادلة وبالكاد تكفي تكاليف المعيشة المتواصلة الارتفاع، علاوة على الأعداد المتزايدة في الشباب الذين يقومون بأعمال هامشية في قطاع الاقتصاد غير المنظم.

ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية هنالك حاجة لإيجاد ما يزيد على ٢٧ مليون فرصة عمل على المدى القصير والمتوسط للتغلب على مشكلة البطالة. ويمثل ذلك تحديا كبيرا لدول المنطقة ويزيد الرقم المطلوب عما وفرته المنطقة من فرص عمل خلال العشرين سنة الماضية.

ومما زاد الأمر سوء أن التراجع الاقتصادي وعدم توفر الاستقرار السياسي والأمني التي أعقبت عملية التحول السياسي – جميعها عوامل متوقعة في المراحل الأولى بعد التغيير – أسهمت في تفاقم الأوضاع بزيادة معدلات البطالة، وعدم المساواة، والتهميش، والإقصاء الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى الرغم مما سبق فإن هذه التحولات سلطت الضوء على الاختلالات الهيكلية والعميقة في سوق العمل وهو ما دفع بصانعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية من جهة ومنظمات الأمم المتحدة والهيئات المانحة من جهة أخرى لتبني سياسات وبرامج جادة لمواجهة هذه التحديات وتنسيق الجهود للتغلب عليها مما يوفر فرصة تاريخية لعملية إصلاح شاملة تأخذ بعين الاعتبار شروط العمل اللائق لتعزيز الاستقلالية الاقتصادية لكافة فئات المجتمع على طريق تحقيق درجة مقبولة من العدالة الاجتماعية.

وفي ظل هذا الوضع يبرز الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه منظمة العمل الدولية كونها المنظمة التي تتميز بتركيبتها الثلاثية (حكومات، منظمات أصحاب عمل، ونقابات عمالية) التي تسمح لها بتسهيل عملية الحوار الاجتماعي على مستوى كل دولة من أجل التوصل إلى سياسات متفق عليها لإحداث التغيير المطلوب، علاوة على ما سبق فإن شبكة خبراء المنظمة وخبراتها المتراكمة على مدار قرن من الزمان توفر للدول المعنية فرصة الاستفادة من هذه الخبرات سواء من خلال تقديم المشورة أو تنفيذ بعض مشروعات التعاون الفني لدعم عملية التحول في دول منطقة شمال أفريقيا.. هذا هو التزامنا ونأمل أن نوفق في أدائه على أكمل وجه.

د. يوسف القريوتي
مدير فريق العمل اللائق لدول شمال أفريقيا
ومدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة

قائمة الاختصارات

AECID	الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية
ALMPs	سياسات سوق العمل النشطة
ANETI	الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل – تونس
ATFP	الوكالة التونسية للتكوين المهني
AUSAID	الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية
CAPMAS	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – جمهورية مصر العربية
CCAS	لجنة المؤتمر المعنية بتطبيق المعايير
CDT	الكونفيدرالية الديموقراطية للشغل – المغرب
CENAFFIF	المركز الوطني لتدريب المكونين وهندسة التكوين – تونس
CGEA	الكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية
CGEM	الاتحاد العام لمقاولات المغرب
CIDA	الوكالة الكندية للتنمية الدولية
CNFCE	الغرفة الوطنية للنساء صاحبات الأعمال – تونس
CSOs	منظمات المجتمع المدني
DANIDA	الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية
DJEP	برنامج وظائف لائقة لشباب مصر
EDLC	مؤتمر عمال مصر الديمقراطي
EFE	اتحاد أصحاب الأعمال الإريتري
EFITU	الاتحاد المصري للنقابات العمالية المستقلة
ESAB	الحزمة التدريبية لمهارات ريادة الأعمال للمشروعات الزراعية
ETVA	الانتقال إلى الحياة العملية – دراسة مسحية
ETUF	الاتحاد العام لنقابات عمال مصر
FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
FCMCIS	اتحاد الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات
FDT	الفيدرالية الديمقراطية للشغل – المغرب
FEI	اتحاد الصناعات المصرية
GA	صاحبات المشروعات الصغيرة يمضين قدماً – حزمة تدريبية لمنظمة العمل الدولية
GYB	حدد فكرة مشروعك – حزمة تدريبية
HCP	المندوبية السامية للتخطيط – المغرب

HRBA	النهج القائم على حقوق الإنسان
ILS	معايير العمل الدولية
INS	المعهد الوطني للإحصاء – تونس
LED	التنمية الاقتصادية المحلية
LFS	مسح القوى العاملة
MAS	وزارة الشؤون الاجتماعية – تونس
MCDR	وزارة التنمية والتعاون الإقليمي الدولي – تونس
MDG-F	صندوق الأهداف الإنمائية للألفية
M&E	الرصد والتقييم
MEFP	وزارة التشغيل والتكوين المهني – المغرب
MEVT	وزارة التعليم والتدريب المهني
MoE	وزارة التعليم – جمهورية مصر العربية
MoHRDL	وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل، السودان
MoLHW	وزارة العمل والمساعدة الإنسانية الإريترية
MoLPSHRD	وزارة العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية في جنوب السودان
MoLR	وزارة العمل والتأهيل، ليبيا
MoMM	وزارة القوى العاملة والهجرة، جمهورية مصر العربية
MSEs	المشروعات متناهية الصغر والصغيرة
MTESS	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر
NCEW	الاتحاد الوطني لعمال أريتريا
NEP	سياسة التوظيف الوطنية
ONEQ	المرصد الوطني للتشغيل والمهارات – تونس
PPPs	شراكات القطاعين العام والخاص
PVTD	إدارة الإنتاجية والتدريب المهني – مصر
PWDS	الأشخاص ذوي الإعاقة
RBM	الإدارة القائمة على النتائج
SBEF	اتحاد عام أصحاب العمل السوداني
SFD	الصندوق الاجتماعي للتنمية – مصر
SIYB	ابدأ وحسن مشروعك – حزمة تدريبية
SMEs	المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SSEA	جمعية أصحاب الأعمال في جنوب السودان
SSWTU	نقابة العمال المهنية في جنوب السودان
TC	التعاون الفني

TVET	التعليم والتدريب المهني والفني
UGTA	الاتحاد العام للعمال الجزائريين
UGTM	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
UGTT	الاتحاد العام التونسي للشغل
UMT	الاتحاد المغربي للشغل
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسكو)
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
UNTM	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
UTICA	الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية
WCL	اتحاد العمال الليبي
WFP	برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة
WHO	منظمة الصحة العالمية

من نحن

العمل اللائق والعدالة الاجتماعية: منظمة العمل الدولية تحدث تأثيرا فارقاً

تعزز منظمة العمل الدولية (ILO) منهجا يرتكز على العمل، ويستند إلى الحقوق من أجل بلوغ التنمية وهو: برنامج العمل اللائق. وتؤكد المنظمة على أهمية العمل الكامل والمنتج، جنبا إلى جنب مع الحقوق، والمشاركة، والحماية في عالم العمل كوسيلة للحد من الفقر.

تستمد منظمة العمل الدولية القيمة المضافة لها من اثنتين من المزايا الفريدة وهما:

- الهيكل الثلاثي (أطراف الإنتاج الثلاثة) – المكوَّن من الحكومات، ومنظمات أصحاب الأعمال، ومنظمات العمال؛ والذي يسمح لمنظمة العمل الدولية بأن تضم معاً – في آن واحد – كافة الجهات الفاعلة الرئيسية في الاقتصاد الحقيقي: وزاراتي العمل والشؤون الاجتماعية، والقطاع الخاص، والنقابات العمالية. وهو ما يؤدي بدوره إلى تسهيل ملكية المشروعات والبرامج، كما يجلب عالما فريدا لمنظور العمل إلى أجندة التنمية الدولية.
- يوفر نظام معايير العمل الدولية للمنظمة إطار العمل المعياري الأكثر شمولية على المستوى العالمي لتنظيم السياسة الاجتماعية. كما أن منهج منظمة العمل الدولية القائم على مبدأ الحقوق يعد الفريد من نوعه. هذا إلى جانب النظام الإشرافي للمنظمة؛ والذي من شأنه أن يتتبع تنفيذ الاتفاقات المصدق عليها، ويضع الممارسات الجيدة، وكذلك الثغرات والانتهاكات، أمام انتباه الدول الأعضاء بهدف تعزيز الحوار، وإيجاد الحلول.

الدول التي يغطيها الفريق الفني للعمل اللائق لدول شمال أفريقيا ومكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة

أنشئت منظمة العمل الدولية عام ١٩١٩، كجزء من معاهدة فرساي التي أنهت الحرب العالمية الأولى، إيمانا بأن **السلام العادل والدائم لا يمكن أن يتحقق إلا إذا استند على العدالة الاجتماعية.**

وبعد الحرب العالمية الثانية، أعاد إعلان فيلادلفيا التأكيد على ميثاق عمل منظمة العمل الدولية، ومبادئها الأساسية وتوسيع نطاقها، والتي يتعين أن تلهم أعمالها، وسياسة الدول الأعضاء فيها؛ وهي:

أ) العمل ليس سلعة؛

ب) حرية التعبير والحرية النقابية ضروريتان لإحراز التقدم الاجتماعي؛

ج) الفقر في أي مكان يهدد الرخاء في كل مكان؛

د) يتوجب الحرب ضد الفاقة بقوة لا هوادة فيها من داخل كل دولة، مع الجهود الدولية المستمرة والمتضافرة، وبإشراك ممثلي العمال وأصحاب الأعمال – الذين يتمتعون بوضع متساو مع تلك الحكومات – لينضموا معهم في النقاش الحر، والقرار الديمقراطي، بهدف تعزيز الرفاهية العامة.

إعلان فيلادلفيا، ١٩٤٤

مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة

يقع مقر الفريق الفني للعمل اللائق لدول شمال أفريقيا (DWT)، ومكتب منظمة العمل الدولية القطري (CO) لمصر، وإريتريا، والسودان، وجنوب السودان في القاهرة، ويضطلع بإدارة مكاتب المشاريع التي تقع في خمسة من بلدان المنطقة. يقوم فريق مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة، بتقديم الدعم الفني، وتعزيز القدرات للحكومات، ومنظمات العمال، ومنظمات أصحاب العمل في كافة القضايا المتعلقة بعالم العمل. فهو يقدم الدعم الفني لمكتب منظمة العمل الدولية في الجزائر، وليبيا، والمغرب، وتونس، كما أنه يتبع إداريا المكتب الإقليمي لأفريقيا في أديس أبابا.

يقوم مكتب القاهرة، المكون من ١٤ شخصا من الموظفين الدائمين، بمعاونة المدير في أعمال الإدارة، والشؤون الإدارية والمالية لأنشطة منظمة العمل الدولية في المنطقة. ويقوم الفريق الفني – المكون من ثمانية من المتخصصين الإقليميين – بتقديم الإرشاد والدعم للهياكل الثلاثية – (أطراف الإنتاج الثلاثة) لمنظمة العمل الدولية وشركائها. وحالياً، يتولى تنفيذ ملف التعاون الفني ٣٦ خبيرا فنيا ووطنيا ودوليا، مع ٤٥ موظفا للخدمات المعاونة.

وفي سياق متصل، تقوم استراتيجية منظمة العمل الدولية الإقليمية لشمال أفريقيا (٢٠١٢ – ٢٠١٥)، تحت عنوان "التوظيف من أجل الاستقرار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي" بتحديد إطار عمل المكتب في المنطقة. وفي مارس ٢٠١٢، تم الموافقة عليها من قبل وزارات العمل، ومنظمات أصحاب الأعمال، ومنظمات العمال في المنطقة. وتم تحديد ثلاثة أهداف رئيسية:

١. توفير الفرص للشابات، والشباب، والفئات الأكثر احتياجاً؛

٢. تمكين الشركاء الاجتماعيين وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة (أطراف الإنتاج الثلاثة) من خلال الحوار الاجتماعي،

٣. توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتحسينها، وبخاصة للفئات الاكثر احتياجاً.

أجندة العمل اللائق هي الالتزام بتعزيز إطار عمل أكثر عدلا واستدامة لتحقيق التنمية. حيث يتطلب توفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال تحقيق أربعة أهداف استراتيجية يعزز بعضها بعضا وهى:

توفير فرص العمل

بناء المجتمعات والاقتصادات التي توجد فرصا للاستثمار، وريادة الأعمال، وتنمية المهارات، وتوفير فرص العمل، وسبل العيش المستدامة.

توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

تعزيز كل من الادماج والإنتاجية من خلال ضمان تمتع النساء والرجال بظروف العمل الآمنة التي تسمح بوقت فراغ مناسب للراحة، وتأخذ في الحسبان القيم الأسرية والاجتماعية، وتوفر التعويض المناسب عن فقدان الدخل أو انخفاضه، وتسمح بالحصول على الضمان الاجتماعي الكافي.

تعزيز الحوار الاجتماعي

إنشاء مؤسسات سوق العمل ذات الكفاءة، ومنظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال الفعالة والمستقلة، وتمكين جميع الأطراف من المشاركة القوية في زيادة الإنتاجية، وإدارة علاقات العمل، وبناء مجتمعات متماسكة.

ضمان الحقوق في العمل

تأكيدا على أن التنمية الاقتصادية تسير جنبا إلى جنب مع التنمية الاجتماعية، واحترام حقوق جميع العاملين، بما فيهم من في الاقتصاد غير الرسمي.

فريق العمل اللائق/موظفي مكتب القاهرة	عدد الموظفين الأساسيين	الدعم الفني
الخبراء الدوليين	٦	١١
الخبراء الوطنيين	٢	٢٥
فريق الدعم	١١	٤٥
الإجمالي	١٩	٨١
مصر	١٩	٤٩
تونس		٢٢
المغرب		٨
الخرطوم		٢
الإجمالي	١٩	٨١
	١٠٠	

الموارد والمخرجات

تصنيف تمويل التعاون الفني وفقاً للجهات المانحة (بالدولار الأمريكي)

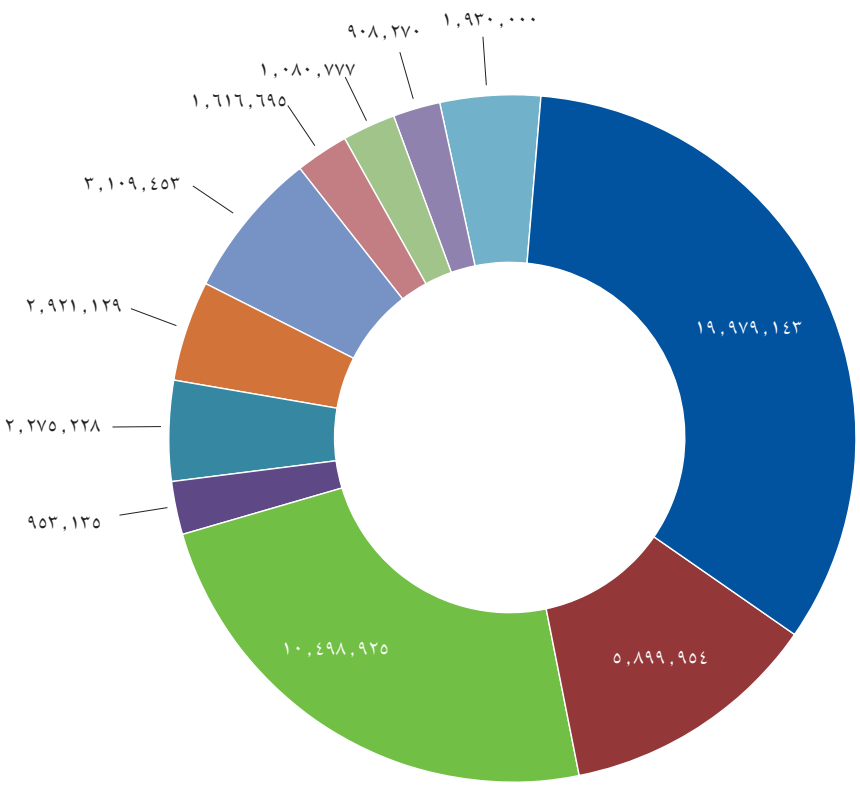

تصنيف تمويل التعاون الفني وفقاً للنتائج الاستراتيجية (بالدولار الأمريكي)

	مصر	تونس	المغرب	السودان وجنوب السودان
معايير العمل، والمبادئ الأساسية، والحوار الاجتماعي	١٨,٢٨٥,٦٢٠	١,٨٧٣,٢٧٠	١,٩٠٧,٤٢٥	----------
الوظائف والمهارات	٢٢,٠٤٩,٨٩٨	٣,٧٧٣,١١٨	١,١٣٧,٦١٤	٢,١٤٥,٧٦٥
– تشمل: التركيزعلى النوع الاجتماعي	١,٥٥٤,٧٢٧	١,٥٥٤,٧٢٧	--------	١٩٠,٠٠٠
– تشمل: التركيز على الشباب	١٤,٧٣٧,٨٢٤	٢,٢١٨,٣٩١	١,١٣٧,٦١٤	١,٥٥٦,١٥٦
الإجمالي	٤٠,٣٣٥,٥١٨	٥,٦٤٦,٣٨٨	٣,٠٤٥,٠٣٩	٢,١٤٥,٧٦٥

إجمالي حافظة المشروعات: ١,٥١ مليون دولار أمريكي

الموارد المالية والمخرجات

- لقد نمت حافظة التعاون الفني (TC) لمنظمة العمل الدولية الخاصة بشمال أفريقيا بمعدل ستة أضعاف فيما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣ . وهو ما يعكس إدراك الهيئات ذات العلاقة (أطراف الإنتاج الثلاثة) وشركاء التنمية بالدور المحوري للعمل اللائق بالنسبة لمستقبل العالم العربي وأيضا فهذا مقياس لالتزام منظمة العمل الدولية للقيام بدورها في تلك الفترة التاريخية الهامة. حيث توجه موارد التعاون الفني (TC) لمنظمة العمل الدولية نحو تقديم المشورة في مجال السياسات، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتقديم الدعم الفني لمنظمات المجتمع المدني والمنشآت؛ وهي لا تشمل المعدات الكبرى، أو المنح، أو مكونات التشييد.

- قدم مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة ما يقرب على تسعة (٩) ملايين دولار أمريكي لأنشطة التعاون الفني عام ٢٠١٣ . وهو ما يمثل زيادة بنسبة تسعة أضعاف مقارنة بالمخرجات السنوية لعام ٢٠١٠ ، وبهذا يكون معدل نتائج ٧٠ ٪ من الموارد السنوية الموكلة لمنظمة العمل الدولية من الجهات المانحة، مع القياس الصارم للمخصصات.

- سيكون بمقدور الفريق الفني للعمل اللائق لمنظمة العمل الدولية بمكتب القاهرة ملاحقة الإطار الزمني لتحقيق المخرجات المرجوة، بشرط استدامة النمو المستمر والإنفاق عام ٢٠١٤ – أخذا في الاعتبار التراجع الطبيعي في مخصصات الدعم الفني لثلاث سنوات بعد "الربيع العربي".

- يجب أن يوضع هذا الأداء في سياق عدم الاستقرار الشديد، وانعدام الأمن في بلدان مرحلة التحول بالمنطقة، والذي وصل إلى المراحل الحرجة عام ٢٠١٣ في مصر، وتونس، وكذلك جنوب السودان.

مخصصات التعاون الفني وفقاً للمخرجات المتوقعة في العام ٢٠٠٩ – ٢٠١٣ (دولار أمريكي)

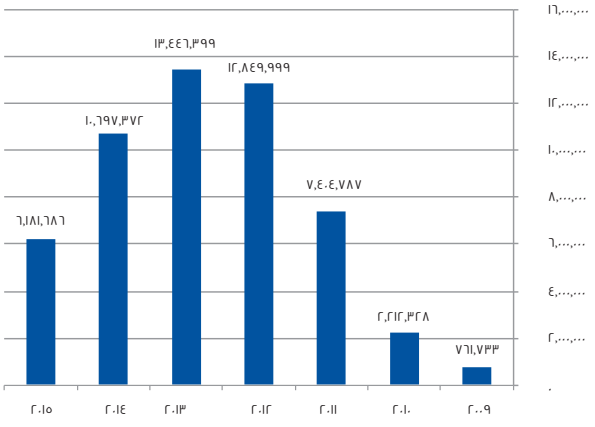

إنفاق التعاون الفني ٢٠١٠ – ٢٠١٣ (بالدولار الأمريكي)

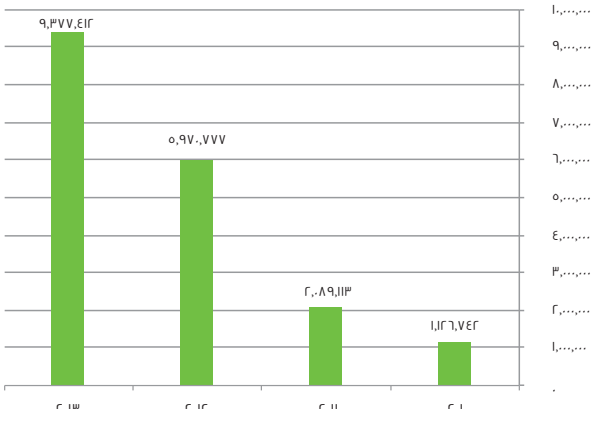

ملاحظة: للقيام بقياس مخرجات التعاون الفني بدقة، تم إدراج الموازنات الأولية للمشاريع والتي تم التوافق عليها مع الشركاء المعنيين ، أي أن المراجعات والتمديدات للمشروعات أو التعديلات التي أدرجت على ميزانيات المشاريع لم يتم إدراجها أو أخذها بالحسبان.

النتائج الرئيسية لعام ٢٠١٣

إطلالة شاملة على عدة قطاعات

العمل الميداني المباشر والتوضيحي

٣,٠١٠

توفير فرصة عمل مستدامة

من خلال إنشاء وتنمية المنشآت الصغيرة والتعاونيات، وخطط التدريب للتوظيف.

٧,١٧٣

شخصا تم تدريبهم على العمل الحر أو العمل بأجر

يشمل ذلك ريادة الأعمال، والتدريب المهني والفني، وعقود التلمذة الصناعية؛ مع التركيز على الشباب، والنساء، والفئات الأكثر احتياجا.

٥,٧٧٢

شخصا حصلوا على عمل

من خلال مكاتب خدمات التشغيل العامة، وملتقيات التوظيف.

تعزيز القدرات

+٨٢,٠٠٠

شخص/يوم تدريب للجهات ذات العلاقة (أطراف الإنتاج الثلاثة)

في شأن العمل اللائق، النهج القائم على حقوق الإنسان (HRBA)، الإدارة القائمة على النتائج (RBM)، وسياسة التوظيف الوطنية (NEP)، ومسوح القوى العاملة (LFS)، والرصد والتقييم (M&E) لسياسات سوق العمل النشطة (ALMPs)، والأشخاص ذوي الإعاقة (PWDs)، والشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs)، والوظائف الخضراء، والتلمذة الصناعية غير الرسمية، والاقتصاد الاجتماعي، والحرية النقابية، والمفاوضة الجماعية.

+٤,٣٠٠

شخص/يوم أحداث سياسية رفيعة المستوى

حول العمل اللائق، وقانون العمل، وقانون النقابات العمالية، والحوار الاجتماعي، واتفاقات العمل الدولية، والحرية النقابية، والمفاوضة الجماعية، والتخطيط الاستراتيجي لأصحاب العمل والعاملين، والشركاء الاجتماعيين الفعّالين، وسياسات التعليم والتدريب المهني والفني (TVET)، وسياسات التوظيف الوطنية (NEPs)، والأشخاص ذوي الإعاقة (PWDs)، والوظائف الخضراء.

٣٦٦

مدربا تم تدريبهم

في شأن الحوار الاجتماعي، والحرية النقابية، والمفاوضة الجماعية، وإنشاء/تنمية المنشآت الصغيرة، وإنشاء الجمعيات التعاونية، والأعمال الزراعية.

الشركاء من المؤسسات

دعم أكثر من ٤٠ جهة من الحكومات ومؤسسات قطاع الأعمال العام و ٢٦ من منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل والنقابات المهنية

مصر

وزارة القوى العاملة والهجرة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية (بما في ذلك مجلس التدريب، وإدارة الإنتاجية والتدريب المهني (PVTD))، وزارة التعليم، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، والصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD)، ومكاتب محافظات البحر الأحمر، وبورسعيد، والمنيا، وأسوان، وأسيوط، وسوهاج، والفيوم، والشرقية.

الإتحاد المصري للنقابات العمالية المستقلة، والإتحاد العام لنقابات عمال مصر (ETUF)، ومؤتمر عمال مصر الديمقراطي (EDLC)، وإتحاد الصناعات المصرية (FEI)، وغرفة مواد البناء، وغرفة الصناعات. المجلس القومي للمرأة بمصر، والمجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة.

تونس

وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التدريب المهني والتوظيف، (بما في ذلك الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ANETI، المرصد الوطني للتشغيل والمهارات ONEQ، الوكالة التونسية للتكوين المهني ATFP)، وزارة التنمية والتعاون الإقليمي الدولي، وزارة شؤون المرأة والأسرة، المعهد الوطني للإحصاء، المركز الوطني لتدريب المكونين وهندسة التكوين (CENAFFIF)، الإتحاد العام التونسي للشغل، الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الغرفة الوطنية للنساء صاحبات الأعمال (CNFCE).

الهيئات المحلية في أريانة، والكاف، وقفصة، وسيدي بوزيد.

المغرب

وزارات: التشغيل والشؤون الاجتماعية، والاقتصاد والمالية، والتربية الوطنية والتكوين المهني، والمفوضية العليا للتخطيط (HCP)، والتعليم العالي والبحث العلمي، والصناعة والتجارة، والمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، الكونفيدرالية الديموقراطية للشغل (CDT)، الفيدرالية الديمقراطية للشغل (FDT)، والإتحاد الوطني للشغل بالمغرب (UNTM)، الإتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM)، الإتحاد العام للغرف، والغرف القطاعية (الزراعة، والحرف، وصيد الأسماك).

السودان

وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، وزارة الزراعة والري، وزارة الشباب والرياضة؛ هيئات الدولة في كسلا، والقضارف، وجنوب وشمال كردفان، والنيل الأزرق، والخرطوم، ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال بالخرطوم وتشمل على مستوى الدولة (شمال وجنوب كردفان، والنيل الأزرق)، والجمعية السودانية لأصحاب الأعمال.

جنوب السودان

وزارة العمل، المكتب الوطني للإحصاء، ولاية غرب بحر الغزال، ولاية جونقلي، جميعة أصحاب الأعمال بجنوب السودان

إريتريا

اتحاد أصحاب الأعمال الأريتري، الاتحاد الوطني لعمال أريتريا

الجزائر

الكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية

العمل مع وتعزيز قدرات ما يزيد عن ٧٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأكاديمية

الجامعات بمصر: القاهرة، وجنوب الوادي، وبورسعيد، والمنيا، وأسوان

٢٠ من منظمات المجتمع المدني في المنيا

٨ من منظمات المجتمع المدني في أسوان

١٢ من منظمات المجتمع المدني في البحر الأحمر

١١ من منظمات المجتمع المدني في بورسعيد

١٣ من منظمات المجتمع المدني في بني سويف، وأسيوط، وسوهاج، والأقصر، وقنا، والشرقية

٨ من الجمعيات التعاونية ومنظمات المجتمع المدني في تونس

Crozet M. ©ILO

الكتيبات والحزم التدريبية التي تم انتاجها، تنقيحها أو ترجمتها هى:

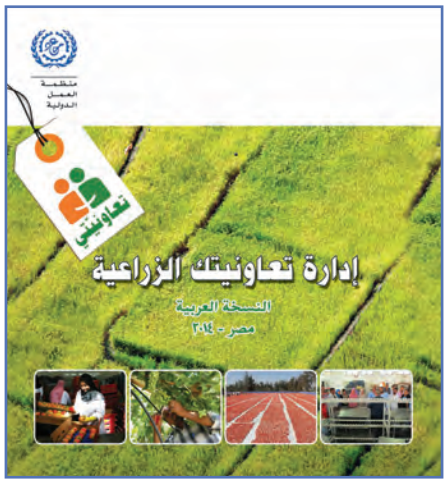

المنشآت، والمهارات، والتوظيف

- دليل تطوير السياسات الوطنية للتشغيل
- برنامج التعرف على عالم إدارة الأعمال عبر الإنترنت
- صاحبات المشروعات الصغيرة يمضين قدماً
- ابدأ وحسن مشروعك (SIYB) – الإصدار التجريبي
- حدد فكرة مشروعك (GYB)
- كتيب كيف تبدأ مشروعك الخاص (SYB)
- كتيب التنمية الاقتصادية المحلية (LED)
- دليل تدريب على إدارة التعاونيات الزراعية (My Coop)
- دليل تطوير المشاريع الاجتماعية
- دليل مهارات ريادة المشروعات الزراعية (ESAB)، ويشمل على اقسام لموضوعات عملية مثل، صناعة الاسمدة، تغليف منتجات الأغذية الزراعية، البيوت الدفيئة والمشاتل
- اسس مشروعك في مجال تدوير المخلفات
- مهارات إدارة الأعمال للفنانين والحرفيين

العمال، وأصحاب العمل، والحوار الاجتماعي، والمعايير

- "ضع رسالتك للعمل" مجموعة أدوات (الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية للنقابات العمالية)
- المفاوضة الجماعية
- تسوية المنازعات والمفاوضة الجماعية في القطاع العام
- تدريب القضاة على معايير العمل الدولية
- كتيب دليل تنفيذ اتفاقية العمل البحري ٢٠٠٦: نموذج الأحكام الوطنية
- كتيب دليل تنفيذ حركة تحرير الكونغو لعام ٢٠٠٦: الأمن الاجتماعي للبحارة
- دليل قانون العمل لعاملين بالمنازل
- شهادة كفاءة الشركات والموظفين لدعم منظمات أصحاب العمل
- مجموعة اتفاقيات العمل الدولية
- ملخص منظمة العمل الدولية بشأن الاقتصاد غير الرسمي: تجميع خبرات البلدان الأخرى من خلال الهيئات الإشرافية لمنظمة العمل الدولية

المنشورات متاحة على موقع: www.ilo.org/cairo

وضع السياسات والإصلاح

السياسات والقوانين التي تم دعمها

مصر

- مشروع قانون العمل (جاري)
- استعراض قانون النقابات العمالية (جاري)
- قانون عمالة المنازل (جاري)
- خارطة طريق للتعاونيات
- خطة العمل الوطنية حول عمل الأطفال (جارية)
- خطة العمل الوطنية لتوظيف الشباب (جارية)

تونس

- العقد الاجتماعي الثلاثي التونسي، الموقع من قبل رئيس مجلس الوزراء، ورؤساء مجالس إدارة UGIT و UTICA
- الاستراتيجية الوطنية للتدريب المهني
- استراتيجية العمل الوطنية (جارية)

المغرب

- مراجعة قانون العمل الوطني (جاري)
- استراتيجية العمل الوطنية (جارية)
- الميثاق الاجتماعي للاتحاد العام لمؤسسات المغرب (CGEM)

السودان

- سياسة التعليم والتدريب الفني والمهني السودانية
- سياسة التوظيف الوطنية (جارية)
- خطط عمل تشغيل الشباب في ثلاث ولايات

جنوب السودان

- سياسة التدريب المهني لجنوب السودان (قاربت الانتهاء)
- مشروع قانون النقابات العمالية (تم تقديمه للبرلمان)

Decent Jobs for Egypt's Young People Project- Aswan © ILO

المبادئ الإرشادية للسياسات وأوراق العمل التي صدرت

مصر

- تطورات سوق العمل والسياسات في مصر
- سوق العمل المصرية في أوقات التحول: ما الدور الذي يمكن لسياسات العمل النشطة القيام به؟
- الاستعراض القانوني لنظم التلمذة الصناعية (وزارة القوى العاملة والهجرة)
- مراجعة نظام التراخيص (وزارة القوى العاملة والهجرة)
- التلمذة الصناعية غير الرسمية في المنشآت متناهية الصغر والصغيرة
- مهارات الوظائف الخضراء
- المراجعة القانونية لعمل الأطفال في الزراعة
- خارطة طريق للتعاونيات بمصر
- رسم خرائط القطاع الزراعي بأسوان
- رسم خرائط سلاسل القيمة لقطاع الحرف اليدوية بالبحر الأحمر

تونس

- المراجعة القانونية لتشريعات العمل
- تشخيص إدارة العمل
- التقرير السنوي عن سوق العمل عام ٢٠١٣، قسم: نظام التعليم (ONEQ)
- دليل الإجراءات: "الوضع على الدولية" (ANETI)

  المكتبة الإلكترونية (ATFP)
- تقييم خدمات الإرشاد العام والمشورة للشباب الباحثين عن العمل (ANETI)
- الدراسة الاستقصائية للانتقال من المدرسة إلى الحياة النشطة (العمل) (الجزء ١ و ٢) (ETVA I and II)
- التصنيف الوطني للمهن (INS)
- إمكانية الوظائف الخضراء (وزارة البيئة)

السودان

- ديناميكيات سوق العمل
- خارطة طريق نحو وضع سياسة التوظيف
- تنمية المهارات في السودان: الحقائق الرسمية وغير الرسمية
- نظم التلمذة الصناعية غير الرسمية في دارفور والولايات الشرقية
- تقييم قدرات التعليم والتدريب الفني والمهني (TVET) في دول الصراع
- رفع الوعي بالأعمال (KAB) في المدارس الثانوية والجامعات
- تصميم سياسة التوظيف الوطني في السودان: ملاءمة المعايير الدولية
- القطاع غير الرسمي في السودان
- المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالسودان
- الحوار الاجتماعي في السودان
- الاقتصاد الاجتماعي في السودان
- الحماية الاجتماعية في السودان

المغرب

- المساواة بين الجنسين في سوق العمل
- استعراض قانون العمل
- تشخيص سوق العمل

جنوب السودان

- دليل إجراءات عملية تقييم السوق
- تحليل مقارن لأربعة وعشرين تقييما للسوق
- عمل الأطفال والتعليم في المجتمعات الرعوية

مدير عام منظمة العمل الدولية، جاي رايدر، يشهد توقيع العقد الاجتماعي في تونس، ١٤ يناير ٢٠١٣

"لقد كان الهدف الرئيسي من هذه الثورة ولا يزال العمل اللائق والديمقراطية".
جاي رايدر، المدير العام لمنظمة العمل الدولية، تونس
١٤ يناير ٢٠١٣

حقوق العمالة، والحوار، والحوكمة

كان لأصحاب العمل والعاملين في تونس ومصر أدوار رئيسية في التصعيد نحو " الربيع العربي" في البلدين.

ففي مصر؛ شملت الإضرابات الجماهيرية، والاعتصامات، والمظاهرات التي سادت في جميع أنحاء القطاعين العام والخاص أكثر من مليون عامل خلال الألفية الثانية. فعندما تجمعت عشرات الآلاف، ثم الملايين من المحتجين بميدان التحرير، بدءا من يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ ، تحت شعار "عيش (خبز)، حرية، عدالة اجتماعية"، سرعان ما انضمت إليهم الحركات العمالية الضخمة. ومع الإطاحة بالرئيس مبارك، تم إحراز تقدما جوهريا على صعيد الحرية النقابية، والهيكل الثلاثي (أطراف الإنتاج الثلاثة)، والتعددية في عالم العمل. وفي مارس ٢٠١١، قام وزير القوى العاملة والهجرة حينذاك، الدكتور أحمد البرعي، بنشر "إعلان الحرية النقابية". وفي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، تم تشكيل الاتحاد المصري للنقابات العمالية المستقلة (EFITU)، وعقد مؤتمر العمل الديمقراطي المصري (EDLC) كمنظمات حرة للعمال مستقلة عن اتحاد النقابات العمالية المصرية (ETUF)؛ الاتحاد المنفرد المعترف به من قبل النظام السابق[1] . والآن تنتمي نحو ٣٠٠ نقابة جديدة لمنظمات العمال المستقلة.

ومن جانب أصحاب العمل، قام اتحاد الصناعات المصرية (FEI) عام ٢٠١٣ بانتخاب مجلس إدارة جديد، وتكليفه بالتجدد والإصلاح.

وفي أبريل ٢٠١٣ تأسست اللجنة الوطنية لمراجعة قانون النقابات العمالية عام ١٩٧٦ بدعم من منظمة العمل الدولية. وقد أوصت اللجنة بإلغائه، واستبداله بمشروع قانون حرية النقابات العمالية، وأحالته إلى رئاسة مجلس الوزراء. أقرت لجنة مؤتمر العمل الدولي لتطبيق المعايير (CCAS) في توصياتها عام ٢٠١٣ بأطروحة الخطوات الإيجابية هذه نحو تطبيق اتفاقيات العمل الدولية.

لقد ارتبطت منظمة العمل الدولية ارتباطا وثيقا بهذه التطورات التاريخية. فقد قدمت الدعم الفني رفيع المستوى لمنظمات العمال الناشئة، واتحاد الصناعات المصرية، ويشمل الدعم: إعادة الهيكلة الداخلية، والإدارة، والمجالات الفنية مثل: المفاوضة الجماعية، وتسوية النزاعات، والمسئولية الاجتماعية للشركات، ومعايير العمل الدولية، وتشريعات العمل المصرية. وعام ٢٠١٣، كان هناك نحو ١,٢٩٢ مسئول من وزارة القوى العاملة والهجرة (منهم ٩٩٠ من مفتشي العمل)، و ٤٢٥ من العمال، و ٤٣٠ من أصحاب الأعمال من كافة المستويات في منظماتهم شارك جميعهم في دورات تدريبية صممت خصيصا لهم.

[1] على الرغم من التصديق عام ١٩٥٨ على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي، بيد أن التشريعات الوطنية في مصر لم تعترف بالنقابات العمالية المستقلة.

ومع ذلك، فقد كان إحراز تقدما على صعيد إيجاد نموذج جديد من العلاقات بين الدولة والشركاء الاجتماعيين، على أساس الهيكل الثلاثي (أطراف الإنتاج الثلاثة) والتعددية، أبطأ مما كان متوقعا في البداية بعد الثورة. فلم يتم اعتماد مشروع قانون العمل الجديد، وقانون النقابات العمالية حتى الآن. ويؤمل عقب الانتخابات الرئاسية والانتخابات العامة عام ٢٠١٤، أن تنظر الحكومة والبرلمان أطروحة هذين القانونين كمسألة ذات أولوية.

في تونس، قامت منظمة العمل الدولية بدعم الحوار الثلاثي رفيع المستوى كحجر أساس في العملية الانتقالية السياسية بعد الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي في يناير ٢٠١١. بدأ عام ٢٠١٣ بمبادرات مشجعة إذ قام رئيس الحكومة، وقادة الاتحاد العام لعمال تونس (UGIT)، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA) بتوقيع وثيقة العقد الاجتماعي التونسي (انظر الإطار). ومن ثم لعب الـ UGIT والـ UTICA دورا بارزا في المسار الوطني للعملية السياسية التي وصلت الى أبرز مراحلها بتبني الدستور التونسي الجديد. إن نجاح هذه القوى من أجل إرساء شراكة قوية معا، وتوجيه تطلعات القوى الاجتماعية التونسية من خلال الحوار البنّاء، اعتبر وعلى نطاق واسع أحد العناصر المحورية التي حققت هذا الإنجاز التاريخي.

"لا تستطيع الديمقراطية أن تعيش بدون وجود عدالة اجتماعية"
محمد منصف مرزوقي، الرئيس التونسي
تونس - ١٤ يناير ٢٠١٣

Giacomo Pirozzi © YEM Project-Tunisia- (MDG-F)

في المغرب، في عام ٢٠١٣ استمرت منظمة العمل الدولية في دعمها للمراجعات التشريعية لقوانين العمل بهدف ضمان امتثالها مع المبادئ والحقوق الأساسية للعمل إلى أعلى درجة. ومن المتوقع أن تسفر هذه العملية عن إدخال تعديلات على قانون العمل عام ٢٠١٤. ودعما واستكمالا لهذا الجهد تم تنفيذ برنامج تدريبي شمل ٥٠٠ مفتش عمل. وفي الوقت ذاته، أصدرت الحكومة القانون الجديد الخاص بعمالة المنازل في مايو ٢٠١٣، الذى ينظر فيه الأن في البرلمان المغربي. فإن اعتماد وتبنى هذا التشريع يعني اكتساب فئة مستضعفة من العاملين والعاملات لحقوقهم الأساسية، كما سيكون له انعكاسات جوهرية على جهود مكافحة عمالة الأطفال؛ إذ لا يزال العديد من الفتيان والفتيات يعملون خدم في المنازل.

قام الاتحاد العام للمؤسسات المغربية (CGEM) بدعم لقب "شركات المسؤولية الاجتماعية"، وتم منحه للمجموعة الأولى من الشركات المستحقة. كما قامت "القافلة الاجتماعية" للاتحاد بزيارة طنجة وأغادير وفاس، للتواصل مع قطاعات الأعمال هناك، بهدف رفع الوعي بأهمية الحوار الاجتماعي على مستوى المؤسسات. كما تم دعم زيادة مشاركة النساء في النقابات العمالية المغربية من خلال تدريب ما يزيد عن ١٠٠ من أعضاء النقابة الإناث، وإنشاء خمس لجان "للنوع الاجتماعي" تعمل ضمن أطر اتحادات العمال. هذا وقد شارك ما مجموعة ٣٥٠ ممثل وممثلة من قطاع العمال وأصحاب العمل والحكومة، بالإضافة الى الصحفيين والصحفيات وأعضاء من البرلمان، في دورات تدريبية على معايير العمل الدولية، والمساواة بين الجنسين، والحوار الاجتماعي، والحرية النقابية، والمفاوضات الجماعية.

تم صياغة أول قانون للعمل في **جنوب السودان** في عام ٢٠١٣ في أعقاب المشاورات الثلاثية التي قامت بتيسيرها منظمة العمل الدولية. هذا وقد تمت المصادقة على مشروع القانون من قبل الحكومة والشركاء الاجتماعيين. وفي ذات العام قامت رابطة أصحاب العمل في جنوب السودان التي أنشئت عام ٢٠١١ بتطوير خطتها الاستراتيجية الأولى. **وفي السودان**، تقوم منظمة العمل الدولية بدعم من اتحاد رجال الأعمال وأصحاب العمل السودانيين (SBEF) بإنشاء معهد لريادة الأعمال. **وفي إريتريا**، تم بناء قدرات اتحاد أصحاب الأعمال الاريتري (EFE) والاتحاد الوطني لعمال أريتريا (NCEW) على المبادئ الأساسية "للعمل اللائق". وفي الجزائر، تقوم الكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية (CGEA) بتقوية قاعدة الأعضاء لديها والخدمات التي تقدمها على المستوى المحلي (الولاية).

العقد الاجتماعي التونسي ودور الشركاء الاجتماعيين في المرحلة الانتقالية بتونس

تم توقيع العقد الاجتماعي التونسي في يناير ٢٠١٣ من قبل رئيس الحكومة ورؤساء الاتحاد العام لعمال تونس (UGIT) والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA).

لقد بدأت المفاوضات الثلاثية للعقد الاجتماعي في مؤتمر الحوار الاجتماعي الذي انعقد في مايو ٢٠١٢ بتمويل من النرويج، وشكل المؤتمر نقطة الانطلاق لمشروع الحوار الاجتماعي لمنظمة العمل الدولية بتونس. حيث قام المشروع بتيسير الحوارات وتقديم الدعم الفني والتدريب لكل من UGIT و UTICA والحكومة، تلك الجهود التي أسفرت إلى توقيع الوثيقة. حيث تعد المبادئ الأساسية للعمل اللائق، ومعايير العمل الدولي، بمثابة نقاط مرجعية لتقريب القضايا بين أصحاب المصلحة الثلاث.

فإن العقد الاجتماعي يلزم الحكومة التونسية وأصحاب العمل والعمال بأجندة إصلاحية طموحة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. حيث تم تحديد خمس محاور للعمل وهى: النمو الاقتصادي وتنمية الأقاليم؛ سياسات التشغيل والتدريب؛ العلاقات الصناعية والعمل اللائق؛ الحماية الاجتماعية ومأسسة الحوار الاجتماعي.

ومع تعمق الأزمة السياسية في تونس عام ٢٠١٣ انضمت نقابة المحاميين ورابطة حقوق الإنسان لكل من UGIT وUTICA لتشكيل "اللجنة الرباعية" والتي تم استدعاءها للعب دور الوسيط في الحوار السياسي الوطني خلال فترة غاية في التوتر. وفي ٢٦ يناير عام ٢٠١٤ تبنت الجمعية التأسيسية للدستور الدستور الجديد بـ ٢٠٠ صوت مقابل ١٢ صوت وامتناع ٤ عن التصويت. فلقد عكس الدستور الجديد إجماعا وطنيا عريضا وتقدما في تغطية قضايا رئيسية تمس الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية. فالدستور الجديد يضمن حقوق العمل الرئيسية بما في ذلك حرية العمل النقابي (المادة ٣٥)، والاتحادات العمالية والحق في الإضراب (المادة ٣٦)، وحرية التظاهر (المادة ٣٧)، والحق في العمل اللائق والأجر العادل (المادة ٤٠).

Tawgih Project Egypt © ILO

فرص عمل، مهارات وحماية اجتماعية

Crozet M. © ILO

معدلات بطالة الشباب في الدول العربية تعتبر من أعلي المعدلات في العالم حيث وصلت إلى نسبة ٢٧,٢٪ – ٢٩٪ في العام ٢٠١٣

استمرت الأزمة الاقتصادية وأزمة سوق العمل في جميع أنحاء شمال أفريقيا في عام ٢٠١٣، وظلت معدلات البطالة في دول المنطقة من أعلى المعدلات في العالم؛ حيث وصلت نسبة العاطلين من الشباب القادر على العمل الى ٢٣ ٪ في المنطقة. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الرقم لا يشمل الكثير غيرهم ممن خرجوا من سوق العمل بسبب الإحباط المطلق. ولا تزال معدلات النمو الاقتصادي منخفضة للغاية بما لا يسمح بتوليد فرص عمل كافية تستوعب الزيادة المطردة لعدد السكان. وبشكل خاص شكلت الأزمة الاقتصادية وعدم توافر فرص العمل مع عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن، أزمة شديدة في كل من مصر وتونس. حيث عانت تلك الدول من تراجع عائدات السياحة ومعدلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن هروب رؤوس الأموال المحلية مما أدى إلى انخفاض الطلب وتفاقم البطالة، وإضعاف الناتج الاقتصادي ليحقق معدلات بأقل كثيرا من إمكاناته الإنتاجية. ففي عام ٢٠١٣ بلغ إجمالي معدل البطالة ١٧,٥ ٪ في تونس و ١٢,٧ ٪ في مصر، صعودا من ١٣ ٪ و ٩٪، على التوالي قبل الثورات[٢]. وفي السودان وجنوب السودان، ساهمت التوترات حول الحدود، وتوزيع عائدات النفط في إضعاف الاقتصاد وسوق العمل. أما في المغرب والجزائر، لا يزال إجمالي البطالة مستقرا عند نحو ٩٪ من القوى العاملة.

قدمت منظمة العمل الدولية الدعم الإيجابي المستمر للحكومات والشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني الأخرى والمؤسسات الأكاديمية والخاصة في تصديها للأزمة الاقتصادية ومشاكل سوق العمل غير المسبوقة.

معدلات البطالة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (نسب مئوية) ٢٠٠٩ – ٢٠١٣

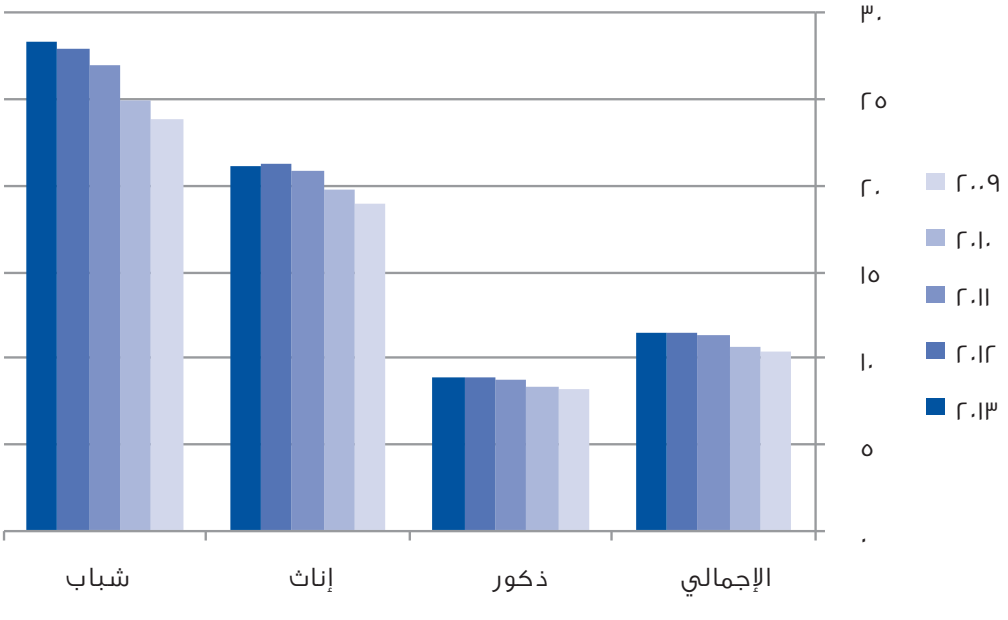

اتجاهات العمالة العالمية لمنظمة العمل الدولية ٢٠١٤

مصر، في عام ٢٠١٣ تم إطلاق عدة إجراءات فعالة تستهدف سوق العمل وتقديم حلول ملموسة لمكافحة البطالة. وبالشراكة مع منظمات أصحاب العمل في قطاعات محددة، تم تقديم التوجيه للفئات الأكثر احتياج ا في سوق العمل (الخريجين والخريجات بدون خبرة عملية، العاطلين عن العمل من مدة زمنية طويلة، ربات الأسر الفقيرة والأشخاص من ذوي الإعاقات) وتدريبهم على اكتساب المهارات والكفاءات المطلوبة لشغل الوظائف في بعض القطاعات التي لا تزال تحتاج أيدي عاملة بالرغم من الارتفاع السائد لمعدلات البطالة. برنامج "التدريب من أجل التوظيف" يستهدف توفير عاملين وعاملات لـ ٥,٠٠٠ وظيفة شاغرة في قطاع المنسوجات، والملابس الجاهزة، والمواد الغذائية. كما أدخلت وزارة التربية والتعليم مادة التوجيه المهني على المناهج الدراسية في المدارس الفنية التي يبلغ عدد الطلبة والطالبات الملتحقين بها حوالي ٢٢,٠٠٠. وقد تطور مستوى أداء مكاتب التشغيل العامة التابعة لوزارة القوى العاملة والهجرة التي تعمل على توجيه الباحثين عن عمل، وتيسير عملية التوفيق بين الباحثين والباحثات عن عمل مع سوق العمل. فلقد تضاعفت أرقام التوظيف بالفعل لدى خمسة من هذه المكاتب.

في المناطق الريفية تعمل منظمة العمل الدولية مع جمعيات المزارعين، ومقدمي خدمات الأعمال، من أجل مساعدة صغار المنتجين ليكونوا أكثر تنظيما، وليحققوا قيمة محلية مضافة لمنتجاتهم ولإنشاء روابط أفضل مع الأسواق. كما تم استهداف لسلاسل القيمة الجوهرية، مع إمكانية القيمة المضافة، وتوفير فرص العمل. وعليه تم إنشاء ثلاث وحدات لتنمية الأعمال التجارية لجمعيات المزارعين في بني سويف (إنتاج الأسمدة)، والمنيا (الصوب الزراعية)، والأقصر (تغليف الخضار). وقد تم إيجاد ٣٩٠ وظيفة مستدامة داخل المشاتل، وتربية النحل، وإنتاج الأغذية الزراعية تصنيعها وتسويقها. وتم دعم جمعيتين تعاونيتين – تضم كل منهما نحو ٢٠٠ عضو – في أسوان والبحر الأحمر تعملان في مجال الحرف اليدوية، والأعشاب العطرية والطبية. تساعد هذه التجارب في بيان جدوى الابتكارات الرئيسية، وإدخال المهارات والتقنيات اللازمة بغرض تكرارها ورفع مستواها.

وفي مجال مكافحة عمل الأطفال، تم تدريب ٣٨٠ من الأمهات على إدارة المشاريع وحصلن على قروض صغيرة، كما تم توقيع ٢,٢٣٢ عقدا للتلمذة الصناعية بهدف تحسين ظروف العمل والتعلم في موقع العمل. وستأثر هذه التدخلات المباشرة على صياغة خطة العمل الوطنية حول عمالة الأطفال، والتي من المتوقع أن يتم الانتهاء منها عام ٢٠١٤.

برنامج الوظائف اللائقة لشباب مصر (DJEP)

التصدى لتحديات تشغيل الشباب يتطلب عمل متكامل ومتعدد الأبعاد، وهذا هو التحدي الذي يتصدى له برنامج وظائف لائقة لشباب مصر (DJEP) بميزانية إجمالية بلغت ٢١ مليون دولار من الوكالة الكندية للتنمية CIDA، والوكالة الدنماركية للتنمية (DANIDA)، والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية (AUSAID). وبالشراكة مع وزارة القوى العاملة والهجرة يجمع البرنامج خبرة منظمة العمل الدولية في مجال سياسات العمل، والتدريب المهني، والإرشاد الوظيفي، وتنمية المنشآت معا لتقديم حلول ملموسة لبطالة الشباب في مصر؛ وذلك على مستوي السياسيات والمستويات المحلية. وعلى المستوى القومي، يعمل البرنامج على نطاق واسع مع المنظمات والمؤسسات العامة، فضلا عن الشركاء الاجتماعيين. أما على المستوى المحلي، فهو استهدف ثلاث محافظات؛ هي: بورسعيد، والبحر الأحمر، والمنيا. وقد قدم البرنامج ما يزيد عن ٢٠,٠٠٠ فرد/يوم تدريبي حول موضوعات ذات الصلة مثل: سوق العمل النشطة، والوظائف الخضراء (الصديقة للبيئة)، والاقتصاد الاجتماعي، وتأسيس وتطوير المشروعات، والإرشاد المهني.

لمزيد من المعلومات، يمكنك زيارة www.ilo.org/cairo

Giacomo Pirozzi © YEM Project-Tunisia- (MDG-F)

[٢] وفقا لبيانات مكاتب الإحصاء الوطنية لديهم.

في تونس، أصدرت الوكالة الوطنية للتوظيف والعمل المستقل (ANETI) الدليل التشغيلي للبرامج الدولية في مجال التشغيل والخدمات الاستشارية للشباب والشابات الباحثين عن العمل. كما أعد المرصد الوطني للتوظيف والمهارات (ONEQ) التقرير السنوي حول أوضاع سوق العمل، بالإضافة إلى إجراء الدراسة الاستقصائية "من المدرسة إلى العمل" الجزء الأول والثاني (ETVA I and II). وقام المعهد الوطني للإحصاء (INS) بتنقيح التصنيف الوطني للمهن. كما تم تدريب ١٤٠ سيدة أعمال بالشراكة مع الغرفة الوطنية لسيدات الأعمال (CNFCE). وقد تم القيام بمراجعة وتعديل اللوائح الداخلية للاتحاد العام لعمال تونس (UGIT) حسب النوع الاجتماعي بهدف زيادة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار. وفي المناطق الريفية مثل الكاف، وقفصة، وأريانة، تم تصميم أدوات تعليمية في مجال التسويق وذلك بهدف تعزيز السياحة، كما تقديم الدعم الفني لتأسيس تعاونيات في مجال إنتاج الألبان وزراعة القرع العسلي.

Tawgih Project Egypt © ILO

ملتقيات التوظيف في مصر

قصة السيد إبراهيم أبو النجا، ٣٧ عاما. ظل السيد إبراهيم يبحث عن عمل مناسب لأكثر من عام دون جدوى؛ بيد أنه لم ييأس. وفي أحد الأيام قرأ إبراهيم إعلانا عن عقد ملتقى توظيفي في منطقة برج العرب الجديدة. وبالفعل، توجه إلى مكتب التوظيف ببرج العرب – كما ذكر بالإعلان – لكي يحصل على المزيد من المعلومات عن هذا الملتقى. وهناك قابل إبراهيم مدير المكتب ومرشد التشغيل؛ الذي استعلم منه عن مؤهلاته، وظروف عمله، وخبراته السابقة، ونصحه أن يحضر الملتقى ومعه السيرة الذاتية الخاصة به. وهناك في الملتقى، تقابل السيد إبراهيم مع عدد من الشركات، ووجد شركة كبرى تعمل في مجال الملابس بحاجة إلى عامل إنتاج. تم عقد المقابلة الشخصية (والتي كان إبراهيم قد تدرب عليها في المكتب)، وقبل الوظيفة المعروضة. وأثناء مزاولة عمله بالشركة، تلقّى دورة تدريبية في الشؤون الإدارية. وبعد أن اجتاز إبراهيم الاختبار بنجاح، كلفه مدير الشركة بالانتقال للعمل بإدارة شؤون العاملين، ليزاول عمله كإخصائي شؤون العاملين؛ وهو لا يزال يعمل هناك حتى الآن.

لقد قدم مشروع "التوجيه الوظيفي" – الذي تنفذه منظمة العمل الدولية – الدعم لمكتب التوظيف ببرج العرب، بمدينة الإسكندرية. حيث تمكن المكتب بالفعل من تقديم خدمات التوجيه والإرشاد لعدد ٦,٠٠٠ شاب من الجنسين، وتم توفير أكثر من ٤,٥٠٠ فرصة عمل لهم؛ وذلك بالتعاون مع مركز الشباب، والجمعيات الأهلية، والنقابات، وجمعيات رجال الأعمال، والمدارس الفنية، ومراكز التدريب.

في المغرب، بدأت وزارة التشغيل والتدريب المهني (MEFP) بإعداد سياسة التشغيل الوطنية مع الشركاء الاجتماعيين. وفي عام ٢٠١٣ تم إجراء تقييم أولي وتشخيص شامل. وشارك في المشاورات والتدريبات التي أجريت أكثر من ١٠٠ شخص من كبار ممثلي الوزارات والمؤسسات العامة (المالية، والتعليم الوطني، والتعليم العالي، والصناعة، والداخلية، والمعهد القومي للإحصاء (INS)، والمفوضية العليا للتخطيط (HCP)، والنقابات وأصحاب العمل (CDT ،UMT ،FDT ،UNTM ،UGTM ،CGEM ،FCMCIS) وغرف الزراعة، والحرف، والصيد البحري).

في السودان، تم وضع سياسة وطنية بشأن التعليم والتدريب الفني والمهني (TVET)، واعتمدها وزير تنمية الموارد البشرية والعمل. كما اعتمدت الوزارة خارطة طريق لتقود الطريق نحو إعداد السياسة الوطنية للتشغيل. وتستند خارطة الطريق على سبع ورقات عمل متخصصة تغطي مواضيع تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، القطاع غير الرسمي، الاقتصاد الاجتماعي، الحماية الاجتماعية، المهارات، الحوار الاجتماعي ومعايير العمل الدولية. وفي ذات الوقت، تمت المصادقة على ثلاث خطط عمل للدولة لتشغيل الشباب، كما تم إجراء مسح القوى العاملة الوطنية.

في جنوب السودان، تم صياغة مسودة وثيقة سياسة التدريب المهني. ولتوفير الدعم المباشر للعائدين والمشردين في غرب بحر الغزال، تم تدريب ١,٣٦٢ شخصا من الشباب والفئات الاكثر احتياجا (٨٦٤ إناث، ٤٩٨ ذكور) على برنامج "حدد فكرة مشروعك" (GYB)، و"صاحبات المشروعات الصغيرة يمضين قدما" (GA) من ضمن حزمة المشاريع، اللاتي تمكن من وضع خطة عمل خاصة بهن. ومُنحت المستفيدات مجموعة من الأدوات الازمة لإقامة مشروعاتهن. وسيكون باستطاعة ٩٢ مدربا (٥٦ من الإناث و٣٦ من الذكور) تكرار التدريب على هذه الحزم. **في إريتريا**، تعمل منظمة العمل الدولية مع منظمة اليونيسيف على تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وتوليد الدخل مع التركيز الخاص على المناطق الأكثر فقرا.

سوق التنمية لتطوير المشروعات

"حصلت على شهادة البكالوريوس من قسم الرياضيات عام ٢٠٠٣. ثم التحقت بالمدرسة العليا للتكنولوجيا، وحصلت على درجة فنية عالية المستوى في شبكات وسائل الإعلام عام ٢٠٠٦. وخلافا لغيري من الخريجين الجدد، لم أبد البحث عن وظيفة. فقد كنت أحلم طويلا بأن يكون لي عملي الخاص، وأديره لحسابي. كانت طموحاتي أكثر من مجرد العمل لدى شركة كموظف. على العكس من ذلك، أردت أن أكون صاحب عمل.

سمعت عن سوق التنمية في ندوة تسويقية في الكاف. أحببت ذلك فكانت فرصة لعرض مشروعي. انضممت لسوق التنمية، واكتسبت الخبرة من خلال المناقشات مع المتنافسين. وبشكل خاص، كان الإرشاد الذي تلقيته على درجة عالية من الاحتراف: فقد زودني بالمعلومات ذات الصلة عن كيفية تطوير مشروعي بكفاءة، وبدون مضيعة للوقت. كانت المفاجأة كبيرة عندما علمت باختيار مشروعي (نحت الصور) من أصل ٧١ مشروع لتمويله.

لقد تغيرت حياتي ١٨٠ درجة منذ ذلك الحين. في البداية، لم أملك شيء سوى حلمي والآن أنا رجل أعمال. لقد تحولت من عاطل إلى عامل. وقد قام مشروع نحت الصور بتوظيف اثنين من الشباب حتى الآن، غير أنه يهدف إلى توظيف، على الأقل، أربعة أخرين من الشباب العاطلين عن العمل. وبدون شك، فقد واجهت صعوبات متعددة على طول الطريق؛ مثل النفقات غير المنظورة، وتسويق المنتجات الجديدة، غير أنني كنت محظوظا بما فيه الكفاية للتغلب عليهم جميعا: لقد مهد ذلك الطريق لتحقيق المزيد من النجاح".

هيثم الشارني، ٣١ عاما

Giacomo Pirozzi © YEM Project-Tunisia- (MDG-F)

حافظة المشروعات

مصر

معايير العمل والحوار الاجتماعي

اسم المشروع	مجالات العمل الرئيسية	الجهة المانحة
تعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل	تعزيز قدرات العاملين، وأصحاب العمل، وإدارة العمل؛ النقابات العمالية وتشريعات العمل؛ الحوار الاجتماعي	الولايات المتحدة الأمريكية
نحو بيئة مواتية لتعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل	النقابات العمالية وتشريعات العمل؛ الحوار الاجتماعي، وتعزيز قدرات العمال وأصحاب العمل، وإدارة العمل (تكملة للسابق)	الولايات المتحدة الأمريكية
برنامج الأغذية العالمي – ومنظمة العمل الدولية واليونيسيف المشترك لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال	سياسة عمل الأطفال، التمكين الاقتصادي للأمهات الأكثر احتياجاً	برنامج الأغذية العالمي
تعزيز حقوق العمال والقدرة التنافسية في الصناعات التصديرية المصرية	إدارة العمل؛ الصحة والسلامة المهنيتين؛ إنتاجية وإدارة صناعات النسيج وصناعات الأغذية الزراعية؛ قدرات العمال وأصحاب العمل	الولايات المتحدة الأمريكية

الوظائف والمهارات

اسم المشروع	مجالات العمل الرئيسية	الجهة المانحة
وظائف لائقة لشباب مصر: معاً لمواجهة التحدي	التوظيف؛ المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسياسات تنمية المهارات؛ التركيز على محافظات المنيا، وبور سعيد، والبحر الأحمر: التلمذة الصناعية، الإرشاد المهني، ريادة الأعمال، خدمات تنمية الأعمال	كندا
وظائف لائقة لشباب مصر: معاً لمواجهة التحدي في أسوان	التركيز على أسوان والقطاع الزراعي: تطوير سلاسل القيمة؛ التعاونيات؛ ريادة الأعمال؛ التدريب المهني؛ التنمية الاقتصادية المحلية	أستراليا
وظائف لائقة لشباب مصر: معاً لمواجهة التحدي في محافظتي القليوبية والمنوفية	التركيز على محافظتي القليوبية والمنوفية: تنمية سلاسل القيمة؛ التعاونيات؛ ريادة الأعمال؛ التدريب المهني؛ التنمية الاقتصادية المحلية	الدنمارك
التوجيه الوظيفي للشباب وتوفير فرص عمل. هذه هي المرحلة الثانية من مشروع التوجيه الوظيفي	الوساطة في سوق العمل (مراكز خدمة التوظيف العامة)، التوجيه الوظيفي في المدارس ومراكز التدريب المهني، والجامعات	إيطاليا – برنامج مبادلة الديون
مشروع الأمم المتحدة المشترك حول الأمن البشري من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في صعيد مصر	الحوكمة المحلية القائمة على المشاركة، التنمية الاقتصادية المحلية	صندوق الأمم المتحدة للأمن البشري
الطريق إلى الأمام بعد الثورة – العمل اللائق للمرأة في مصر وتونس	إدماج النوع الاجتماعي في سياسات وتشريعات العمل، تمكين المرأة اقتصاديا (المهارات، وريادة الأعمال)	فنلندا

المغرب

معايير العمل والحوار الاجتماعي

اسم المشروع	مجالات العمل الرئيسية	الجهة المانحة
تعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل من خلال الحوار الاجتماعي والمساواة بين النساء والرجال	تعزيز قدرات العمال، وأصحاب العمل، وإدارة العمل؛ النقابات العمالية، وتشريعات العمل؛ الحوار الاجتماعي	كندا
تعزيز الإدارة الرشيدة لسوق العمل والحقوق الأساسية للعمل في المغرب	إدارة العمل؛ قدرات العمال وأصحاب العمل؛ الحوار الاجتماعي	الولايات المتحدة الأمريكية

الوظائف والمهارات

اسم المشروع	مجالات العمل الرئيسية	الجهة المانحة
تعزيز العمل المثمر والعمل اللائق للشباب (مكون المغرب)	سياسات العمل، وسياسات التدريب المهني، وريادة الأعمال، العمال وأصحاب العمل	أسبانيا

تونس

معايير العمل والحوار الاجتماعي

اسم المشروع	مجالات العمل الرئيسية	الجهة المانحة
النهوض بالحوار الاجتماعي وتعزيز حوكمة العمل	تشريعات العمل؛ الحوار الاجتماعي؛ بناء قدرات العمال وأصحاب العمل وإدارة العمل	النرويج
تحسين إدارة هجرة اليد العاملة، وحماية حقوق العمال المهاجرين في تونس، المغرب، وليبيا، ومصر	سياسات هجرة العمالة والحوكمة؛ تفتيش العمل؛ اتفاقيات الهجرة الإقليمية	سويسرا

الوظائف والمهارات

اسم المشروع	مجالات العمل الرئيسية	الجهة المانحة
تعزيز العمل المثمر والعمل اللائق للشباب (مكون تونس)	سياسات العمل؛ سياسات التدريب المهني؛ ريادة الأعمال؛ العمال وأصحاب العمل	أسبانيا
المضي قدما بعد الثورة – العمل اللائق للنساء في مصر وتونس	إدماج النوع الاجتماعي في سياسات وتشريعات العمل، تمكين المرأة اقتصاديا (المهارات، وريادة الأعمال)	فنلندا
توفير وظائف لائقة للشباب التونسي: معا لمواجهة التحدي	التنمية الاقتصادية المحلية للمناطق المهمشة، وتعزيز قدرات الهيئات المكونة (أطراف الإنتاج) على المستوى المحلي	هولندا

السودان وجنوب السودان

الوظائف والمهارات

اسم المشروع	مجالات العمل الرئيسية	الجهة المانحة
دعم تنمية إطار العمل الوطني	التوظيف، وسياسات تنمية المهارات	الأمم المتحدة
دعم إعادة الإدماج المبكر للعائدين في جنوب السودان	توليد الدخل للعائدين في المناطق المتضررة من الحرب	صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام
تمكين المرأة من أجل السلام	ريادة المرأة للأعمال، والتنمية الاقتصادية المحلية	صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام
المهارات والتوظيف من أجل السلام في جنوب السودان	ريادة الأعمال، وسبل العيش الكريم	

منظمة
العمل
الدولية

منظمـــــة
العمـــل
الدولية

9, Dr. Taha Hussein St., Zamalek, Cairo - Egypt Tel.: + (202) 27350123 Fax: + (202) 27360889

٩ شارع د. طه حسين، الزمالك، القاهرة، مصر. تليفون: ٢٧٣٥٠١٢٣ (٢٠٢) + فاكس: ٢٧٣٦٠٨٨٩ (٢٠٢) +